جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

Article name: Contemporary Iraq History

أ.م.د. فهمي احمد فرحان

المحاضرة العاشرة :

العراق خلال الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ – ١٩٤٥

Iraq during World War II 1939-1945

من الاحداث المهمة التي شهدتها الساحة العراقية قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ وقد اتهم الرأي العام العراقي بريطانيا بتدبير الحادث لذلك توترت العلاقات ما بين الطرفين.

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد، وبخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة، حيث اتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي اثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب الانكليز.

وأصبح عبد الاله بن علي وصياً على الملك الطفل فيصل الثاني (٤ نيسان ١٩٣٩)، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن كما اسلفنا ، وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في (٦ نيسان ١٩٣٩)، وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بأجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش واتباع سياسة

خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته، فأقدمت على اجراء انتخابات نيابية كانت نتيجتها عودة أغلب أعضاء المجلس السابق بأستثناء عدد قليل من المعارضين.

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الوزارة إلى معالجة الأمور الداخلية، ساء الوضع العالمي كثيراً، فأعلن نوري السعيد في ٣٠ نيسان إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على:-.

١-التحالف مع الأقطار العربية المستقلة، والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا و ايران، متمثلة بروح ميثاق سعد اباد.

٢-التحالف مع بريطانيا العظمى.

تطورت الاحداث العالمية بسرعة، فأعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في (٣ أيلول ١٩٣٩)، مما أدى الى اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم، ففي بغداد اصبحت الاوضاع التجارية والمالية غير مستقرة وأوقفت الودائع في البنوك وبدأ احتكار المواد الغذائية وارتفعت الأسعار فجأة .

وقد اعلنت الحكومة أن الموقف العالمي اصبح خطيراً، وخولت وزارة الداخلية مراقبة الأخبار والمطبوعات و خاصة تلك التي لها تأثير على سياسة العراق الخارجية.

أعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا في (٥ ايلول) وصدر بيان رسمي أعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق والمانيا وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق، وتبادل الوصي عبد الاله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أكد فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ نصا وروحا، الا ان نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح ابواب العراق جميعاً امام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية مع ارسال

فرقتين من الجيش العراقي أو اكثر الى الصحراء الليبية أو البلقان، وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا .

وفي هذا الوقت بالذات، تشرين الاول ١٩٣٩ وصل الى بغداد المفتي الحاج امين الحسيني. ويعتبر وصول الحسيني الى بغداد نقطة تحول في مجرى الاحداث اللاحقة، فقد عرف الحسينى بعدائه الشديد للانكليز وعدم الايمان بالحصول على خير منهم في سبيل القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، وكان يرى ضرورة الافادة من الوضع العالمي لتحقيق المصالح القومية وذلك بالاتصال بدول المحور.

اصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في (١٨ كانون الثاني ١٩٤٠) باغتيال وزير المالية رستم حيدر من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي، فأعتبر نوري السعيد هذا العمل موجها بصورة اساسية ضده، مما أدى به الى الاستقالة في (١٨ شباط ١٩٤٠)، والواقع أن الاستقالة لم تكن الا لعبة سياسية اراد بها تقوية وزارته بعد ان ضعفت بأغتيال رستم حيدر. وقد أدت هذه الاستقالة ومحاولة تشكيل الوزارة الجديدة الى أنشقاق قادة الجيش الى جماعتين، الأولى تضم حسين فوزي رئيس الأركان ومحمد امين العمري وعبد العزيز ياملكي، وكانوا يحاولون اقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي، كما وضعوا قطعات الجيش في معسكر الوشاش في حالة انذار، اما الجماعة الثانية – فتضم العقداء القوميين، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة انذار واجتمعوا في دار نوري السعيد، وبعد الاجتماع قابل نوري السعيد والقادة الوصي وطلبوا منه اتخاذ الاجراءات ضد رئيس الأركان فوافق الوصي على احالته على التقاعد .

بعد أن نجحت خطة نوري السعيد في تصفية العناصر التي لم يكن مرتاحا لوجودها على رأس الجيش، أعاد تشكيل الوزارة في (٢٢ شباط ١٩٤٠) لكن الوزارة سرعان ما سقطت نتيجة للخلافات بين أعضائها.

اعلن الكيلاني عن تشكيل الوزارة الجديدة في (٣١ آذار ١٩٤٠) وأصبح نوري السعيد وزيرا للخارجية، والظاهر من تأمل هذه القضية ان الوضع الجديد كان يستوجب دخول شخصية في الوزارة تطمئن اليها الحكومة البريطانية . اما نوري السعيد فكان يريد من اشتراكه في الوزارة الحصول على تأييدها لتبني افكاره الداعية لمساندة بريطانيا، أما إذا أخفق في ذلك فأنه يعمل على تفكيك الأنسجام الوزاري وأثارة البغضاء بين قادة الجيش وهذا ما حدث بالفعل بعدئذ.

واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صرح في المجلس النيابي في (٢١ كانون الأول ١٩٤٠) بأن حكومته ستستمر على " أداء الرسالة القومية التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ولاسيما أن العراق... في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الأماني ومتابعة تحقيقها" واعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضية العربية التي يجب حلها جذرياً.

تدهور العلاقات العراقية البريطانية :

شهدت اوروبا تطورات كبيرة عام ١٩٤٠ منها انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا في (١٠ حزيران). وقد ادت هذه الأحداث الي تحول الرأي العام العراقي عن بريطانيا وساد الاعتقاد بأن بريطانيا ستسقط بعد ان سقطت فرنسا، ومما ساعد في هذا التحول فشل الجهود التي بذلت في صيف ١٩٤٠ للحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية والآمال في تحرير سوريا، فقد فشلت بعثة نيوكمب في الاستجابة للشروط العراقية مقابل تعهد العراق للوقوف مع بريطانيا وهي: الإصرار على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يتضمن " تحديد تاريخ لتأسيس حكومة

عربية مستقلة في فلسطين" واصدار بيان بريطاني يؤيد تحقيق مشروع اتحاد عربي يضم العراق وفلسطين وشرق الأردن، وان امكن المملكة العربية السعودية.

في هذه الظروف التي تميزت بأزدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا ابلغ بازل نيوتن، السفير البريطاني، الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب، وطلب منها أن تقرر موقفها من ذلك. فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الاله، الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد أو مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي اصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا، كما قطعت مع المانيا من قبل. لكن مجلس الوزراء أصدر قرارا في (١٧ حزيران ١٩٤٠) ابلغه الى السفير البريطاني وفيه أن الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين، الا انها تتريث في الوقت نفسه في امر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا. وقرر العراق استطلاع وجهة النظر التركية بالنسبة لتطورات الموقف الدولي. وايفاد ناجي شوكت وزير العدل بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية.

ولما لاحظت بريطانيا تطور الأحداث في غير صالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقاتها مع ايطاليا الى سفر الوفد العراقي الى تركيا. أبلغت الحكومة العراقية في (٢١ حزيران) بأنها قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه الى حيفا، عن طريق بغداد والموصل، فأجابت الحكومة العراقية في (١٦ تموز) بأن لا مانع لديها من نزول القوات بشرط ان الا تبقى مدة طويلة في العراق وان لا تقام فيه مخيمات للجيش .

أستمرت بريطانيا بالضغط على العراق وأخذت تثير الاحتجاجات والتهم ضد الحكومة الكيلانية، مما دفع الجماعة القومية الى تجديد الاتصالات مع المانيا بواسطة فون بابن. ففي شهر آب ١٩٤٠ غادر ناجي شوكت ثانية الى استامبول،

وزود بمذكرة تضمنت مطاليب العرب القومية في الاستقلال و تحرير فلسطين. وعند وصول ناجي شوكت الي استامبول قابل فون بابن وسلمه المذكرة. وقد أصدرت الحكومة الألمانية بيانا أذيع من محطتي روما وبرلين باللغة العربية في (٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠) أعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الأقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها.

أزداد غضب بريطانيا بعد رحلة ناجي شوكت الى تركيا وأدعت أن القنصلية الايطالية اصبحت مركز النشاط المحور، وان الوقت يبدو قريباً لأعاده العلاقات مع المانيا. أما نوري السعيد المؤيد لوجهة النظر البريطانية فعندما لاحظ تدهور العلاقات بين العراق وبريطانيا من سيء الى أسوأ حاول التأثير على رئيس الوزراء فقدم مذكرة في (١٥ كانون الأول ١٩٤٠) استعرض فيها الوضع في العراق وآراؤه في السياسة الخارجية، وحاول ان يبرهن أن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيه فوائد كثيرة للعراق والعرب عامة، وأن العلاقات الحسنة مع هاتين الدولتين تساعد على حل المشكلة الفلسطينية لصالح الغرب. وعندما اهملت افكاره بدأ يفكر بالاستقالة لكنه عدل عن رأيه خشية أن تسوء الحالة في غيابه وشاركه الوصي هذا الرأي .

اشارت الحكومة البريطانية على الوصي بإقالة الوزارة درءاً لما يخشى من اشتداد الأزمة بين الدولتين العراقية والبريطانية. فأرسل الوصي اشارة الى رئيس الوزراء بأن استقالة الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت. وأخذ الوصي يحشد انصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية واسقاطها، فأجتمع برئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام وأوصاهما بعدم اطاعة الأوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافا للقوانين المرعية والدستور.

دفعت مواقف الوصي من الوزارة الكيلانية العقداء الاربعة الى إيفاد العقيد محمود سلمان لمقابلة الوصي وابلاغه بأن الجيش مصمم على بقاء الوزارة الكيلانية فأستسلم الوصي للقوة ووافق على بقاء الوزارة، لكنه عمل على حشد المعارضة في المجلس النيابي لأسقاطها، فشن النواب المعارضون في جلسة (٣٠ كانون الثاني ١٩٤١) حملة منظمة طالبت رئيس الوزراء بالاستقالة، فأجتمع رشيد عالي الكيلاني الذي حضر جزءا من مناقشات المجلس النيابي مع أعضاء حكومته واتفقوا فيما بينهم على طلب حل المجلس النيابي، فسارع الكيلاني إلى كتابة الارادة الملكية بحل المجلس، وعندما عرضت الارادة الملكية على الوصي رفض توقيعها، وغادر الوصي العاصمة الى جهة مجهولة عرفت بعدئذ بوصوله إلى الديوانية.

وضع هروب الوصي الكيلاني في موقف حرج جداً، فأجتمع بقادة الجيش وأعلن عزمه على الاستقالة. وفي يوم (٣١ كانون الثاني) قدم الكيلاني استقالته الى الوصي في الديوانية، وتضمنت اتهاما للوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض الايدي والمصالح الأجنبية، وعدم موافقته على حل المجلس النيابي فكانت استقالة الكيلاني اقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية .

اندلاع الثورة

يبدو أن الوصي في اختياره الهروب الى الديوانية كان يهيئ للقضاء على القادة الأربعة، فالديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بأنه يمكن أن يستغله لمقاومة حكومة بغداد، ولهذا عقد فور وصوله اجتماعا عسكريا لأمري الوحدات واتصل بالمحافظين (المتصرفين) تلفونيا وطلب اليهم عدم تنفيذ أوامر بغداد، لكن وصول استقالة الكيلاني الى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسة من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة.

عهد الوصي في (١ شباط ١٩٤١) الى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بلأضافة اليه واحتفاظه بوزارة الدفاع أيضأ كلا من: عمر نظي للداخلية والعدل، علي ممتاز للمالية، عبد المهدي للأقتصاد، صادق البصام للمعارف، وحمدي الباجه جي للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية، واوضح الهاشمي ان سياسة حكومته الخارجية لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات المتعاقبة من سبل وما توخته من أهداف، وقال: "أن العراق كدولة ناشئة احوج ما يكون الى الابتعاد عن ويلات الحرب".

تكتل رشيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية وشكلوا جمعية سرية باسم (اللجنة السرية العربية) كان أبرز أعضائها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وناجي شوكت، وتقدمت اللجنة السرية بطلب لتأسيس حزب علني باسم (حزب الشعب) ليكون ستاراً للجنة السرية وواسطة للدعاية ولكن وزارة الداخلية رفضت اجازته .

من الملاحظ على تشكيلة (اللجنة السرية العربية) إنها مثلت العسكريين والمدنيين، الا أنه لم يكن هناك غير عربي واحد من خارج العراق هو المفتي، ويبدو أن التمثيل المحدد للعرب في هذه اللجنة يعود الى أن المفتي هو المسؤول عن العرب القوميين الموجودين في العراق من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، فهو بهذا يمثلهم، ولعل ضرورات العمل السري ولكون الثورة التي يهيأ لها ستقع في العراق وليس في فلسطين أو شرقي الأردن كما كان مقرراً من قبل، أوجبت ان تكون التشكيلة على هذا النحو.

عقدت اللجنة العربية اجتماعات لاحقة لاجتماعها التأسيسي لاتخاذ قرارات بشأن ما يستجد من احداث. وقد ناقشت اللجنة الضغوط، فاتفقت على أن ضغط

بريطانيا على العراق لقطع علاقاته الدبلوماسية مع ايطاليا يراد منه "زج العراق في الحرب وارغام بقية الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها".

أما بريطانيا فقد أرادت الاستفادة من تطور الحوادث في العراق فرتبت اجتماع بين ايدن، وزير خارجيتها وتوفيق السويدي وزير الخارجية العراقي في القاهرة. وقد أوضح ايدن للوزير العراقي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه "قد أصبح متشرباً بروح النازية والفاشية وبرر عدم إيفاء بريطانيا بالتزامتها بتسليح الجيش العراقي بأن الجيش اصبح بعيدا عن التعاون مع بريطانيا.

ويبدو أنه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين واضعاف نفوذهم ولهذا انتشرت الاشاعات عن طلب بريطانيا من العراق تنحية القادة العسكريين. وقد شعر القادة بعد صدور امر نقل كامل شبيب في (٢٦ آذار) الى قيادة الفرقة الرابعة بأن هذا النقل أشد خطراً وابلغ أثراً وان الجهة الاجنبية هي التي تريد ذلك.

عقدت اللجنة العربية اجتماعا في يوم (٣١ آذار) قررت القيام بالثورة ولعل أهم ما ذكر في هذا الاجتماع قول العقداء الأربعة بأنهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي (خالد بن الوليد). وفي مساء اليوم التالي، الأول من نيسان، عقد اجتماع في معسكر الرشيد حضره العقداء الاربعة اضافة الى أمين زكي وكيل رئيس اركان الجيش، وتقرر في هذا الاجتماع أعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة في بغداد وحول القصر الملكي، وأوفدوا فهمي سعيد يرافقه امين زكي لتقديم الرجاء الى طه الهاشمي بالاستقالة، فعاد – فهمي سعيد يرافقه امين زكي وهو يحمل استقالة الهاشمي موجهة الى الوصي.

بعد استقالة الهاشمي كادت الأزمة أن تنفرج لولا هروب الوصي، وكان الوصي نائما في قصره عندما وصله خبر الحركة، فأنتقل الى دار عمته صالحة في الرصافة ثم التجأ بعد ذلك الى السفارة الامريكية واجتمع لبضع ساعات مع الوزير

المفوض الامريكي نابنشو knabenshue الذي دبر نقله الى الحبانية بسيارة السفارة في اليوم التالي وهناك قابل الوصي السفير البريطاني الجديد كنهان كورنواليس الذي وصل لتوه الى الحبانية في طريقه الى بغداد لاستلام مهام عمله. وقد أبلغ كورنواليس ان التوصل إلى تسوية مع الثوار قد اصبح مستحيلا وشجعه على الذهاب الى البصرة والعمل من هناك لاستعادة السيطرة على الموقف بعد تشكيل حكومة جديدة في البصرة وزوده بمبلغ كبير من المال لمقاومة الثورة. وقد نقل الوصي على متن طائرة حربية الى البصرة يرافقه علي جودت الايوبي ومرافقه عبيد الله المضايفي فوصلوها في ٣ نيسان.

وفي الوقت نفسه أصدر رئيس الأركان بيانا الى الشعب العراقي اتهم فيه الوصي بالعمل على احداث الشقاق في صفوف الأمة، والتشبث بشتى الطرق الأستحصال البيعة لنفسه على عرش العراق، وتحطيم الجيش الوطني، وأعلن البيان عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني. وقد اذاع الكيلاني بياناً بعد ذلك أعلن فيه سياسة الحكومة الجديدة التي اساسها عدم توريط البلاد في اخطار الحرب والقيام بأداء رسالتها القومية والمحافظة على تعهداتها الدولية وتقوية الروابط الحسنة مع الأقطار العربية المجاورة.

اثار نبأ تشكيل حكومة الدفاع الوطني موجة عارمة من الحماسة الوطنية فخرجت الجماهير الى الشوارع مجرد سماعها النبأ تهدر باللعنة ضد الانكليز واعوانهم في العراق فكان الشعب شيبة وشبابا يردد "يسقط الخونة" "يسقط عبد الاله الوصي" وانهالت على مبنى رئاسة الحكومة الاف البرقيات تأييدا للثورة، وكان اكثر المؤيدين حماسة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر الوطنية والقومية. كذلك جاءت الوفود من كل انحاء العراق الى بغداد لتضع نفسها تحت تصرف

الحكومة الجديدة، كما أعلنت المنظمات والنوادي القومية مثل نادي المثنى والجوال العربي عن تأييدها ودعمها للثورة.

أما عن الوصي فقد حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة في البصرة وأن يشكل حكومة مناوئة تتولى تصفية الثورة بالقوة. وكان متصرف البصرة صالح جبر اول من أبدى استعداده للتعاون مع الوصي للتصدي للثورة، وحاول اقناع قائد حامية البصرة وقائد القوة النهرية وقادة وحدات الجيش المرابطة في المنطقة بمساندة الوصي، الا انهم رفضوا واتخذوا قراراً بعدم مقابلة وحدات الجيش المرابطة في بغداد وعدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة، ومنع الوصي من تأليف حكومة في البصرة. ثم صدرت الأوامر من بغداد الى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر واحضاره مخفورا الى بغداد حيث القي في السجن. وبعد أن أدرك الوصي فشله في مقاومة الثورة لتجافي (٤ نيسان) الى سفينة حربية بريطانية راسية في شط العرب ثم انتقل الى فلسطين والأردن .

اوجد هروب الوصي وتركه لمسؤولياته الدستورية ازمة دستورية في البلاد، وقد ظهرت عدة آراء لمعالجة هذه الأزمة، فأقترح بعضهم الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية الا ان غالبية الآراء كانت تريد ابقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش. فوقع الاختيار على الشريف شرف وعقد مجلس الامة جلسة في (١٠ نيسان ١٩٤١) وسط تظاهرات ضخمة كانت تجوب شوارع بغداد مؤكدة تأييدها للثورة، وكانت تلك التظاهرات من السعة بحيث لم يتمكن العرب القوميون الشباب وكذلك الشرطة من السيطرة عليها بسبب الحماسة التي تجلت عند ابناء الشعب في دعمهم لثورتهم القومية. وقد قرر مجلس الامة بأجماع الحاضرين عزل الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلا منه. وكان اول عمل قام به الوصي الجديد أصدار الارادة الملكية بقبول استقالة الهاشمي وتكليف الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة بشكل

دستوري. فشكل الكيلاني وزارته في (١٢ نيسان) واعلن ان حركة الشعب الوطنية لم تكن عبثا، وأنه يؤيد ارادة الأمة، وقيام الحكومة بواجباتها الدولية بما يتفق مع تعهداتها، ولا يسيء الى كرامتها .

الغزو البريطاني والتحدي العربي:

بعد التطورات السياسية الداخلية في العراق أوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق واقترح عليها ارسال قوات عسكرية زاعماً "أنه في حالة اهمال بريطانيا العظمى للوضع في العراق فيجب ان تكون على استعداد لترى هذه البلاد واقعة في قبضة الالمان"، فأوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها بأن يماطل في تقديم أوراق اعتماده بحجة عدم وجود من يستطيع أن يقدم له اوراق اعتماده رسمية وشرعية، وفي الوقت نفسه قرر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز وطرق المواصلات المهمة .

وصلت اول وجبة من القوات البريطانية إلى البصرة في (١٨ نيسان ١٩٤١) ووافقت الحكومة العراقية على نزول القوات في (١٩ نيسان) بشرط ان تقوم بريطانيا بتسريع نقلها الى الرطبة، وان لا تكون القوات في حالة العبور اكثر من لواء واحد مختلط، ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصولها، ولا يسمح لأي قوات جديدة بالنزول الا بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضي العراقية. وطلبت الحكومة العراقية من السفير البريطاني الجديد تقديم أوراق اعتماده لأن عدم تقديمها يعتبر أمرا غير طبيعي لاسيما وان السفير يطلب اموراً تخالف المعاهدة وطلبت في الوقت نفسه من وزارة الدفاع أتخاذ الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة .

اعتبرت بريطانيا شروط الحكومة العراقية تقيدات غير مطابقة لروح ونص المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠، وهدد تشرشل بأستعمال القوة لضمان انزال القوات البريطانية، ولهذا لم يعبأ بقرار الحكومة العراقية بعدم السماح بأنزال

قوات جديدة في البصرة، فأنزلت بريطانيا في (٢٩ نيسان) لواء مدرعا قام بأحتلال منطقة الميناء ومشروع الكهرباء. وقامت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بتسفير النساء والأطفال من الرعايا البريطانيين الى الحبانية ثم الى خارج العراق. أما الباقون فقد جمعوا في يوم (٣٠ نيسان) في السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية .

وازاء تطور الأحداث قدمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للسفارة البريطانية في (٣٠ نيسان) لفتت فيها نظر السفارة الى المسؤولية المترتبة على نتائج خرق المعاهدة من قبل بريطانيا التي استمرت في أعمالها الاعتدائية فكان ذلك انذاراً كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على محاربة الثورة والقضاء على السيادة الوطنية، فاتخذت حكومة الثورة بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد وذلك بإقامة قوة بجوار الحبانية وطلب قائد القوة الى السلطات العسكرية البريطانية عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان وعدم خروج المدرعات من المعسكر الى ان تتم تسوية سلمية بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول المسائل المختلف عليها والتي أدت إلى الأزمة، والا فأن القوات العراقية ستفتح عليها النار.

ادى تطور الأحداث الى الصدام في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم (٢ مايس) اذ قامت الطائرات البريطانية بالتحليق في الجو، ثم اسقطت اول قنبلة فوق الهضبة دوت بعدها في الجو القذائف العراقية التي اجابت على القنبلة. وفي الوقت نفسه وزعت السفارة البريطانية منشورات زعمت فيها بأنه لا نية لها قط بأحتلال العراق او بنزع الاستقلال منه، وهاجمت بشدة حكومة الثورة ورئيسها رشيد عالي الكيلاني الأشد خطرا على اهل العراق وعلى مصيرهم ومصير الأمة بأسرها، حسب زعمها.

اجتمع مجلس الوزراء العراقي، على اثر وصول انباء الصدام الى بغداد في الساعة الثامنة والنصف صباحا، وقرر ما يأتي:

١- ارسال احتجاج الي السفارة البريطانية على اعتداء القوة الجوية البريطانية في الحبانية على القوات العراقية، وتحميل بريطانيا مسؤولية ما يحدث من نتائج.

٢- طلب ممثل سياسي الماني الى بغداد بأسرع ما يمكن.

٣- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية.

٤- نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني في الحبانية على قواتنا ومقاتلتها.

قوبل تصدي العراق للغزو الاجنبي بتأييد شعبي واسع في داخل العراق وفي عموم الوطن العربي. وادرك العراقيون أن الغزو البريطاني يضع المواطن في موقف اما ان يكون مع الوطن او مع البريطانيين، ولهذا وقف الشعب العراقي بصلابة وشجاعة ضد الغزو، وأصدر رجال الدين فتاوى تدعو لمقاومة الانكليز ومساندة الثورة، وشكلت وحدات من كتائب الشباب التي تضم الفتيات والفتيان من طلاب المدارس العالية والكليات والموظفين وأرباب المصالح ودربوا على السلاح. كما سوندت الحركة من قبل المنظمات والاحزاب القومية، وتألفت قوة مسلحة من العرب الفلسطينيين والسوريين عهدت قيادتها الى فوزي القاوقجي لخبرته في حرب المقاومة في فلسطين، وأيد الشعب العربي في مصر ثورة العراق وحاول عزيز علي المصري وطياران اخران من الضباط الأحرار الهروب من مصر بأحدى طائرات سلاح الطيران المصري للاشتراك في القتال ضد الانكليز في العراق .

وادت "حركة الاحياء العربي" في سورية دوراً بارزاً ومتميزاً في تنظيم المتطوعين وارسالهم الى العراق للمساهمة في ثورة العراق القومية. وتم تشكيل "حركة نصرة العراق" لدفع المواطنين في سوريا الى التطوع والمشاركة الفعلية ماديا ومعنوياً.

بعد تطور احداث الحرب العالمية الثانية اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في ٣ ايلول ١٩٣٩ وكذلك طلبت من حكومة نوري سعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا وبالفعل اعلن نوري سعيد قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا في ٥ ايلول وتسفير الرعايا الالمان خارج العراق. بعد ذلك تعرضت وزارة نوري سعيد الى ضربة قوية بعد حادثة اغتيال وزير المالية رستم حيدر فانقسمت المؤسسة العسكرية العراقية الى فريقين او جماعتين ضمت الجماعة الثانية رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة (المربع الذهبي) بعدها استقال نوري سعيد وتشكلت وزارة رشيد عالي الكيلاني في ٣١ اذار ١٩٤٠ ، وبعد ان انهارت فرنسا امام المانيا ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانيا لذلك طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا غير ان حكومة الكيلاني التزمت التريث والانتظار ، استمرت بريطانيا بالضغط على العراق ثم اثارت الاحتجاجات والتهم ضد حكومة الكيلاني بحجة عدم الالتزام ببنود معاهدة ١٩٣٠ الامر الذي وتر العلاقة بين الطرفين فهرب الوصي عبد الاله الى الديوانية فقدم الكيلاني استقالته من الوزارة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١وتشكلت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي في ا شباط ١٩٤١ .

بعد ذلك تكتل الكيلاني مع العقداء الاربعة والحاج امين الحسيني ثم تشكلت (اللجنة السرية العربية)وقررت القيام بالثورة

في ١ نيسان ١٩٤١ لتبدأ حركة رشيد عالي الكيلاني عن طريق التحرك العسكري فقدم طه الهاشمي استقالته فأعلن عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني ، ثم بدء الحرب العراقية البريطانية في صباح ٢ مايس ١٩٤١ بالقرب من الحبانية وبعد اربعة ايام من القتال بين الطرفين احتلت بريطانيا الفلوجة والرطبة والرمادي وابو غريب ثم بغداد وبعد ان استمرت الحرب ثلاثين يوما انتهت بالاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام ١٩٤١ وهروب رشيد عالي الكيلاني وامين الحسيني والعقداء الاربعة الى ايران ، وكان من ابرز مظاهر الاحتلال تزايد النشاط والنفوذ البريطاني في العراق وعودة السياسيين القدماء الى المناصب المهمة وتسخير كل امكانيات العراق الاقتصادية والعسكرية لخدمة بريطانيا مع وقوع ازمة اقتصادية كبيرة خصوصا بما يتعلق بالتموين ، ثم خضوع سياسة العراق الخارجية لمصلحة نوري سعيد وبريطانيا بعد ان اعلنت حكومة نوري السعيد قطع العلاقات مع ايطاليا ، واصدار احكام الاعدام والسجن على الكيلاني والعقداء الاربعة .